

من يتحمل إخراج العراق من مؤشر دافوس لجودة التعليم

عن معايير الجودة في القبول واعتماد 18 قساة خاصة يقبل فيها الطالب في الدراسات العليا على أسس سياسية والتخلي عن الخبرة والكفاءة.

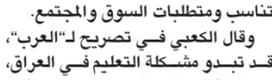
واعتبر التقييم الذي قضى عقوداً في حقل التعليم الجامعي أن سياسات الامتحانات ذات الأدوار المتعددة التي تسمح باجتياز المراحل الدراسية شكلياً شكلت بداية الإنهيار عندما تم التخلي عن شروط الامتحان التنافسي وأصبحت الأبحاث في أغلبها سطحية والمناقشات للأطاريح تخضع للصفقات والأمرجة، بعيداً عن الرصد والتقييم.

وتخزج الجامعات العراقية سنوياً جيوشاً من طلبة الدراسات العليا دون حاجة المجتمع إلى شهاداتهم وعدم توفر البنية التحتية لدراساتهم فضلاً عن كون شروط قبولهم لم تكن رصينة.

وانهار ما تبقى من جودة بسبب هيمنة مجلس النواب العراقي على القرارات التعليمية وتهميش عمل وزارة التعليم، وكان من أخطر الأسباب في خراب التعليم في العراق، حسب التقييم، قانون معادلة الشهادات والترقيات الذي كان بمثابة شرعنة للشهادات المزورة وتلبية لرغبات النواب والأحزاب بالحصول على شهادات عليا. وقال الأكاديمي العراقي رجب مزيد الكعبي "ليست هي المرة الأولى التي تُعلن فيها مؤسسات تعليمية دولية عن استثنائها العراق من تصنيفاتها السنوية، أصبح الأمر معتاداً وروتينياً، والقائمون على شؤون التعليم في العراق بمرحلة مختلفة لا يمكن حلولا ناجحة".



هاشم حسن التميمي
اليونسكو تخاذع بدم
إرسال تقارير واقعية
عن التعليم في العراق



رجب مزيد الكعبي
القائمون على شؤون
التعليم في العراق
لا يمكنون حلولاً

وعبر عن اعتقاده بأن الأمر أعقد بكثير من أن تصدى له مؤسسات تعليمية همة ليست لديها استراتيجيات واضحة للتطوير ولا تابه بتجويد مناهجها وطرائق التدريس فيها، فضلاً عن الارتقاء بمستوى مخرجاتها بما يتناسب ومتطلبات السوق والمجتمع.

وقال الكعبي في تصريح لـ"العرب"، "قد تبدو مشكلة التعليم في العراق، لهولة الأولى، فنية تتعلق بتطوير أداء المسكات التدريسية وتحديث المناهج ووضع رؤى مستقبلية لمواكبة ما يشهده العالم من تطورات، وتوفير متطلبات دخول التصنيفات العالمية الرصينة، وتجويد البحوث ونشرها في مجلات علمية ضمن مستويات Scopus وإعادة النظر بشروط الترقيات العلمية التي منحت الصالح والطالح درجة بروفيسور، وغير ذلك الكثير، إلا أن الأمر في جوهره وحقيقته سياسي محض، منه ما يتعلق بكيفية المحاصصة التي تُدار بها وزارات مثل التربية والتعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا مثل غيرها من وزارات الدولة العراقية التي لا تسمح بوصول الكفاءات العلمية إلى المواقع القيادية فيها، لمصلحة مرشحي الأحزاب الحاكمة بغض النظر عن كفاءتهم وأهليتهم لتولي المناصب القيادية من وزير ووكيل وزارة ورئيس جامعة".

وأشار إلى أفة الفساد التي نخرت المؤسسات التعليمية في العراق، وحولتها إلى مصادر لتمويل الأحزاب والشخصيات السياسية، من التغييرات الشكلية للمناهج بقصد إعادة طبعها كل عام بالملايين من الدولارات، إلى إصدار إجازات المدارس والجامعات الأهلية لقاء رهن يتقاضاها هذا المسؤول أو ذاك، إضافة إلى العشوائية من الأمثلة والشواهد.

بغداد - حمل أكاديميون عراقيون انهيار التعليم وتراجع التصنيف الدولي للجامعات العراقية إلى خطط وبرامج يغلب عليها الطابع الانقلابي الثوري في تغيير كل المناهج الدراسية، وتحويل الجامعات والمعاهد إلى قواعد حزبية وطائفية واستبعاد الكفاءات العلمية، فضلاً عن الفساد الجائغ على قطاع التعليم.

واعتبر مؤشر دافوس لجودة التعليم أن العراق وليبيا والسودان وسوريا واليمن والصومال دول غير مصنفة في المؤشر لسوء النظام التعليمي فيها، إذ لا تتوفر فيها أبسط معايير الجودة في التعليم.

وتعول دول العالم على الترتيب الذي يصدره تقرير التنافسية العالمية الذي حدده منتدى دافوس بالاستناد على جمع البيانات المتعلقة بنحو 12 معياراً أساسياً تضم المؤسسات والابتكار وبيئة الاقتصاد الكلي والصحة والتعليم الأساسي والجامعي والتدريب.

ورفضت وزارة التعليم العالي العراقية تحميلها وحدها مسؤولية خروج العراق من قائمة التصنيف العالمي للتربية والتعليم لعام 2021.

وذكر بيان رسمي للوزارة بأن "مؤشر دافوس يستند على معطيات وبيانات على المعلومات المستقاة من استطلاع الرأي والمسوحات التي تقوم بها منظمات غير حكومية".

وأضاف أن حركة الجامعات والمؤسسات الأكاديمية العراقية تسير ضمن إطار جودة التعليم العالمي كونها تنافس وتتلمذ بمحددات التصنيفات العالمية التي تعد أبرز مؤشرات قياس الجودة الأكاديمية على الرغم من اختلاف المؤشرات العالمية المعتمدة وتباينها. وأثار خروج العراق من التصنيف ردود فعل مستاءة بين النخب العلمية العراقية فضلاً عن المنظمات والأحزاب، محملياً الحكومات المتعاقبة ومسؤولية هذا الانهيار.

وكانت وزارتا التربية والتعليم العالي من أوائل الوزارات التي تعرضت إلى انهيار إشر خطط وبرامج وضعتها حكومة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي يغلب عليها الطابع الانقلابي الثوري الذي انطلق من اعتبار كل المناهج الدراسية هي جزء من تراث حكم البعث الذي يجب أن يُزال بالكامل. وتم نهب المخصصات المالية لبناء المدارس والمعاهد وصيانة الجامعات عبر عقود وهمية كانت تبني فيها المدارس على الورق فقط.

وشاعت ظاهرة الشهادات المزورة الأمر الذي أضعف من ثقة المؤسسة بإمكانية أن تستعيد هيبته ومكانتها على المستوى الاجتماعي.

وعبر مصدر برلماني عراقي عن عدم تفاجئه بخروج العراق من مؤشر دافوس لجودة التعليم، في وقت يتم الإعلان فيه عن تأسيس جامعة جديدة باسم جامعة الشهداء يشرف عليها الحشد الشعبي على غرار ما يفعله الحرس الثوري الإيراني، واصفاً الأمر بـ"الضريبة الأخيرة التي تدفع بالتعليم إلى هاوية مؤكدة".

وعزا الدكتور هاشم حسن التميمي العميد السابق لكلية الإعلام في جامعة بغداد التراجع في التعليم إلى عدم استقلالية الوزارة والهيمنة على قرار الجامعات مع غياب الاستراتيجية والتدخل السافر من مجلس النواب والأحزاب في سياسات القبول واختيار القيادات العلمية في الجامعات والكليات بحسب نظام المحاصصة وعلى أسس الولاء وليس الأداء.

واتهم العميد السابق لكلية الإعلام في جامعة بغداد ممثلة اليونسكو في العراق بممارسة دور مخادع وعدم إرسال تقارير واقعية عن تدهور الأوضاع الثقافية والتعليم.

وقال التميمي في تصريح لـ"العرب"، "انهيار التعليم العالي بسبب التوسع غير المدروس والنخلة



قطاع يشكو العديد من الفئات

تراجع جودة التعليم في تونس ينذر بانهايار منظومته

مخاوف من اضطراب برامج التعليم في ظل استمرار إيقاف الدروس

كبير، ولما نتحدث عن الإصلاح الشامل يكون من بلوغ الطفل 3 سنوات حتى مرحلة التخرج وختم الدروس". وتابع "غياب استراتيجيات وطنية للتعليم يعيق مشاكل القطاع، وعلى الدولة أن تجد أولوياتها، وفي تونس ما زلنا لم نقنع العائلات بأن التكوين المهني يتوفر على طاقة تشغيلية كبيرة". وعلق "اليوم لدينا 270 ألف مخرج دون شغل، فضلاً عن كون المنظومة الاقتصادية والتنموية غير قادرة على استقطاب هذه الأعداد الكبيرة".

وأشار إلى أن منظومة التعليم لا تتجهياً للجائحة الصحية، خصوصاً وأن عدد الوفيات في ارتفاع، إضافة إلى الإقتصاد إلى منظومة تعليم عن بعد، لافتاً إلى أن "الحكومات المتعاقبة لم تضع خططا واضحة بل اقتصر تعاملها مع المشكلة بالقضاء على الحرائق".

ومنذ 2011 تواتر عشرة وزراء علي تقلد منصب وزارة التربية في البلاد، وظل إصلاح منظومة التعليم والارتقاء بجودة البحث والمعرفة مجرد شعارات.

ولاحظ فريد شويخي المتخصص في البيداغوجيا الجديدة ورئيس جمعية منتسوري لشمال أفريقيا لـ"العرب" أن "إصلاح المنظومة التربوية اقتصر على التخفيف من البرامج التعليمية، والتغيير شمل الشكل وليس المضمون، حيث لاحظنا صراعاً حول اللغات التي سيتم تدريسها (فرنسية وإنجليزية)، ما أفرز فصلاً بين الأجيال".

وتابع شويخي "الجائحة الصحية أثرت على المستوى التعليمي خصوصاً وأن المدرسة العمومية تمثل 94 في المئة من التعليم مقابل 6 في المئة للمؤسسات الخاصة".

ولم يخف شويخي تراجع مستوى التعليم، قائلاً "المستوى تراجع بشكل كبير، لأنه تم العمل على تخفيف البرنامج وأصبحت نتحدث عن جدول أوقات وليس عن تنظيم تعليمي يتناسب المربي على حساب التلميذ ويشغل وفق تفرغ الأستاذ".

وأردف "عدد ساعات العمل تقلص إلى 10 ساعات في الأسبوع بعد أن كان في حدود 25 ساعة في التعليم الثانوي و18 ساعة تعليم في المستوى الثانوي، علاوة عن تنامي المجهود الرقمي الذي أصبح يعوّض المجهود الذهني والبدني".

واستنتج بالقول "هذه التداينات ستظهر في السنوات القادمة في ظل غياب المحتوى وتعود التلميذ على الفراغ والكتابة، حيث درس مدة 4 أشهر في أكثر من عام وشهرين من الدراسة، فضلاً عن إدماج الثلاثيات في نظام سداسي، وأصبح التلميذ يلجئ إلى عوامل أخرى تتعارض مع مفهوم المدرسة والمجتمع على غرار وسائل التواصل والعباب وتطبيقات على صفحات الإنترنت".

20 سنة الأخيرة وتفاقم الوضع أكثر في العشر سنوات الأخيرة، فضلاً عن كون التحصيل العلمي فيه مشاكل مع ترددي الوضع الصحي في الموسمين الأخيرين، ما أدى إلى تقطع البرامج واختصارها".

وأضاف "الوضعية الآن سلبية، وتداعيات مرحلة كورونا على المستوى التعليمي سنالاحظها في السنوات القادمة، علاوة عن مسالة التحركات النقابية مع وزارة التربية".

وغذت الصراعات المستمرة بين النقابات الأساسية للتعليم ووزارة التربية الأزمة، ومع انطلاقة كل موسم دراسي سرعان ما تطفو على السطح مطالب الأساتذة والمربين المطالبة بالترقيع في الأجور أو النظر في وضعية التشغيل، فضلاً عن مطالب نقابية تتعلق بالقطاع ويراي الخلاف في أن "الصراع النقابي أثر على الراي العام ودفغ جزءاً كبيراً من العائلات للهروب إلى التعليم الخاص".

تراجع جودة التعليم

سبق أن أكدت تقارير دولية ومحلية أن عدد ضحايا نظام التعليم في تونس يتجاوز بكثير أعداد الناجحين، وأشار تقرير للبنك الدولي حول فقر التعلم إلى أن حوالي 65 في المئة من التلاميذ التونسيين لا يجيدون القراءة.

و"فقر التعلم" هو النسبة المئوية للأطفال في سن العاشرة ممن لا يستطيعون قراءة قصة بسيطة وفهماها. كما أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في إحصائيات صادرة عنها أن 70 في المئة من تلاميذ تونس لا يجيدون الرياضيات و70 في المئة لا يجيدون العلوم.

وأكد البنك الدولي في تقريره حول رأس المال البشري في العام 2018 أن تلميذ السنة الأولى من التعليم الابتدائي الذي يبلغ من العمر 6 سنوات يتوقع أن يجتاز 50 في المئة من قدراته ومدخراته بسبب رداءة التعليم في تونس.

وتراجعت تونس على مستوى مؤشر جودة التعليم للعام 2020، وصنفت في المرتبة السابعة عربياً وفي المرتبة 84 عالمياً بعد أن كانت في مراتب أفضل لسنوات في جودة التعليم وتصنيف الجامعات، ما يطرح بجدية جهود السلطات في الإصلاح والتغيير.

وأفاد وزير التعليم العالي والبحث العلمي السابق سليم شوري أن هناك "مشكلة في مسالة الإصلاح الشامل لمنظومة التعليم العالي والتربية والتكوين المهني، حيث يغيب التنسيق بينها".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "لما نتحدث عن التربية، فإن مخرجاتها ستذهب إلى الجامعات، وهنا يوجد خلل

أقلت جائحة كورونا بظلالها السلبية على قطاع التعليم في تونس بسبب تواصل التمديد في تعليق الدروس، في خطوة من شأنها أن تحدث اضطراباً في سير العملية التعليمية وتؤثر على المستوى المعرفي للتلاميذ والطلبة. ويؤكد الخبراء على الحاجة إلى إضفاء المزيد من النجاعة على خطة التعليم عن بعد والاتجاه إلى الرقمنة لتجنب المزيد من تدهور القطاع والتكيف مع تداعيات الأزمة الصحية.

وأوضح الكاتب العام المساعد للجامعة إقبال العزابي في تصريح لإذاعة محلية أن الرض ياتي "نتيجة للغياب التام لتطبيق البروتوكول الصحي في المدارس"، مطالباً وزارة التربية بـ"ضرورة توفير اللقاح للمدرسين خاصة المعنيين بتدريس السنة السادسة بأولوية توفير كل مستلزمات الوقاية ليتمكنوا من استئناف التدريس".

وحسب إحصاءات وزارة التربية التونسية فقد تم تسجيل 9783 إصابة و44 وفاة بين التلاميذ والمسؤولين منذ منتصف سبتمبر الماضي.

ومع اضطرابها لتشديد القيود للحد من تفشي الوباء، اعتمدت وزارة التربية خططا بديلة مثل الدراسة عبر نظام الأقواج، والتركيز على التعليم عن بعد، إلا أن هذه التجربة لم تحظ بنجاح ولم تحقق النتائج المرجوة بسبب ضعف الربط بالإنترنت في أرجاء البلاد.

وتكرت الوزارة أنها "بصدد إعداد خطة عملية لتأمين الدروس عن بعد، وذلك بالاعتماد على البث التلفزيوني للدروس بما يضمن التحصيل المعرفي للطلاب وحسن الاستعداد للامتحانات الوطنية". لكن ترددي أوضاع المؤسسات التربوية واهتراء بنيتها التحتية وغياب بنية اتصالية وعدم توفر معظم المؤسسات التعليمية المدرسية بشبكة الإنترنت حالت دون ذلك.



سليم شوري
منظومة التعليم
في تونس لم تتجهياً
للجانحة الصحية

وتعود التلميذ على الأسلوب التعليمي المباشر عبر الحضور الصباحي إلى المدرسة إلى جانب بقية عناصرها رفقاء ومعلمين وأساتذة وإداريين وتجهيزات، وباعتبار تواتر الانقطاعات عن الدراسة في السنوات الأخيرة، أصبحت مسالة الانضباط والحضور نسبية. ويخوف الأكاديميون من أن تقود الهوة الرقمية إلى تراجع تونس في التصنيفات الدولية للتعليم. وأشار الجامعي والأكاديمي محمد الصحبي الخفاوي في تصريح لـ"العرب" إلى أن "الوضع التعليمي سيء جدا في



خالد هودي
صحافي تونسي

تونس - يعاني قطاع التعليم في تونس من أزمة حادة عقب اندلاع ثورة يناير 2011، في ظل تراجع المنظومة التربوية خاصة على مستوى المناهج وبسبب النقص في عدد المدرسين، إضافة إلى تدهور البنية التحتية وتداعيات المطالب النقابية على سير الدروس، ما جعل البلاد تحتل مراكز غير مطمئنة في التصنيفات الدولية لقطاع التعليم.

ويقول خبراء إن السياسات الخاطئة وراء تدني هذا القطاع، إذ أنهم حذروا من تراجع جودة التعليم في تونس، خاصة في الأونة الأخيرة بسبب استمرار تعليق الدراسة توفيقاً من الجائحة. وتستدعي هذه المخاوف الحاجة إلى خطط إصلاح للهوض بالقطاع وإنقاذه حماية لحق الأجيال الناشئة في التعليم.

وقررت السلطات التونسية مؤخرا تمديد تعليق الدراسة حتى يوم 16 مايو الجاري في كافة المدارس والمعاهد الثانوية واعتماد التعليم عن بعد في الجامعات من أجل مكافحة عودة تفشي الوباء، باستثناء التلاميذ المعنيين بالاختبارات الوطنية في التعليم الأساسي والثانوي.

ويؤكد خبراء ومتابعون أن الانقطاع المتواتر على الدراسة يلقي بظلاله سلباً على سير العملية التعليمية، كما يؤدي إلى حالة من التذبذب والاضطراب لدى الطلبة للتفاعل مع المناهج التربوية، ومن شأن ذلك أن يؤثر على التكوين الأكاديمي والمستوى المعرفي للناشئة في البلاد.

التكيف مع الوباء

بحذر الخبراء من صعوبة تكيف قطاع التعليم مع أزمة كورونا في ظل النسق البطيء للرقمنة بالمدارس والجامعات بسبب تدني جودة الإنترنت، ويتوقع هؤلاء أن يقود هذا التعثر إلى تراجع جودة القطاع المازوم تبعاً لتواتر التحركات النقابية والوضع الصحي. وفيما أعلنت وزارة التربية عن عودة جميع تلاميذ السنة السادسة من التعليم الابتدائي إلى الدراسة الاثنين، منعهة بتأمين شروط الصحة والوقاية، أبدت الجامعة العامة للتعليم الأساسي رفضها هذه الخطوة.